٣٣ ليرة اسرائيلية أي ٣٠ قرشاً أردنياً، أما عام ١٩٧٩ فان سعر التبغ كان ٦٠ ليرة للكيلوغرام الواحد أي ٢٥ قرشاً أردنياً، وهذا يعني أن معدل دخل المزارع من الدونم الواحد المزروع بالتبغ الفرجيني كان ٢٤ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٨، بينما كان هذا الدخل في عام ١٩٧٩ حوالى ٢٠ ديناراً أردنياً. وفي حالة الأراضي المزروعة بالتبغ الشرقي فان دخل المزارع كان حوالى ١٥ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٨ و١٢,٥ ديناراً في عام ١٩٧٩. ان هذا الدخل الزهيد لا يكاد يفي المزارع حقه، من حيث العمليات الزراعية الأساسية كالحراثة وغيرها، ولقد تبين لنا مدى الجهود التي يجب على المزارع القيام بها في انتاج الدخان من قطف وتجفيف وشك ورزم الخ... ولهذا فان الابقاء على الأسعار المتدنية هذه، سياسة متعمدة تتبعها السلطات الاسرائيلية، من أجل تفريغ الأرض العربية من المزارعين العرب. وعليه، فان عدم تشجيع شركات السجائر العربية للمزارعين العرب وشراء انتاجهم من هذا المحصول أمر يثير الدهشة والاستغراب، وأما تبرير هذا التصرف على أساس أن التبغ المستورد أقل كلفة من التبغ المحلي، فان الأرقام التالية تدحض مثل هذا التبرير. فسعر الكيلوغرام الواحد من التبغ المستورد كان يكلف ١,٤٠ ديناراً أردنياً في عام ١٩٧٩، أي حوالى خمسة أضعاف ثمن الكيلوغرام الواحد من التبغ المحلي، وتتقاضى الحكومة الاسرائيلية ما يعادل ٤٠٪ من هذه القيمة، كضريبة استيراد، وهذا يدل على أن ما يدفع من ضرائب على الكيلوغرام الواحد من التبغ المستورد يعادل سعر ٢ كيلوغرام من التبغ المحلي.

وليس الأمر مقصوراً على هذا فقط، بل ان التبغ المستورد في الغالب ما يكون من روديسيا أو جنوب أفريقيا، ولهذا الأمر أهمية كبرى من الناحية السياسية، وهنا تجب الاشارة الى أن الاستيراد لا يكون مباشرة من روديسيا أو أفريقيا ولكن عن طريق وسيط أوروبي ثالث. ومهما كان الأمر، فانه من واجب كل مواطن منا أن يؤكد على ضرورة التقيد بنظام المقاطعة العربية المفروض على الدول العنصرية، والمعروفة بعدائها المطلق للقضية العربية، ويجب أن تسعى الشركتان العربيتان إلى تشجيع المزارع العربي واستخدام التبغ العربي في انتاجها ما أمكن.

ولقد سبق للحكومة الأردنية أن أصدرت قراراً بضرورة استخدام التبغ المحلي في انتاج السجائر بنسبة ٨٥٪ على الأقل، مما شجع زراعة التبغ وتطويرها في الأردن، ولم يؤثر هذا القرار على جودة السجائر الأردنية وعلى الطلب الذي تلقاه هذه السجائر محلياً وعالمياً، ولا أعتقد بأن مصانعنا لا تستطيع التصرف بالمثل.

ومما يجدر ذكره هنا أن الحكومة الاسرائيلية، في عام ١٩٧٩، أعلنت عن نيتها في تصدير التبغ الى الخارج، الأمر الذي يثير الدهشة والاستغراب لدى معظم المهتمين بهذا الموضوع، اذ أن مصانعنا العربية تستورد ٩٥٪ من التبغ المستخدم في الصناعة من الخارج، ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية تريد استغلال مقدرة المزارع العربي على انتاج التبغ الجيد، وتحديد سعر التبغ بالصورة الزهيدة السابق ذكرها للمزارع العربي والاستفادة من فرق الأسعار عند بيع هذا التبغ للخارج. واذا كانت هذه حقيقة الأمر، فانه يجب علينا اتخاذ التدابير اللازمة لمنع انطلاء هذه السياسة على مزارعنا الفلسطيني، وسأتعرض للمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع في الصفحات القادمة.